فؤاد سراج وزيراً للداخلية والشؤون الاجتماعية من (٢حزيران ١٩٤٣- ٨تشرين الأول ١٩٤٤).

الباحثة : ضحى عادل سلمان

أ. م. د. سميرة عبد الرزاق عبد الله

كلية تربية للبنات / جامعة بغداد

فؤاد سراج وزيراً للداخلية والشؤون الاجتماعية من (٢حزيران ١٩٤٣- ٨تشرين الأول ١٩٤٤).

الباحثة: ضحى عادل سلمان
أ. م. د. سميرة عبد الرزاق عبد الله

Abstract

Counting Fouad Siraj-Din Youngest minister in the history of Egypt iron and contemporary Egyptian politicians in the last decade of the monarchy as it was able to hold important ministerial positions in allwarh wafd sixth was the most prominent of the ministry of the ministry of in teror and social affairs at the saetime hence the choice of the researcher for the title search intercorm for sheds light on the achivements of fouwad sirag –din during the portfolios filled corrupted search from the front of the three axes included jonin and memdership fouad siraj-din cultue and the second axis included join and member ship fouad siraj –din until 1937 and the theird axishas sultna school on his office of the ministry of interior and social affairs in the second from gune 1943 until October eighth ,1944.

المقدمة :

عد فؤاد سراج الدين أصغر وزير في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ومن ابرز الساسة المصريين في العقد الاخير من العهد الملكي أذ أستطاع أن يشغل مناصب وزارية مهمة في الوزارة الوفدية السادسة كان ابرزها وزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية في آن واحد ومن هنا جاء اختيار الباحثة لعنوان البحث ليسلط الضوء على انجازات فؤاد سراج الدين خلال الحقائب الوزارية التي شغلها .

تألف البحث من مقدمة ومحورين وخاتمة تناول المحور الاول نشأة فؤاد سراج الدين ونشاطة السياسي حتى عام ١٩٤٢واما المحور الثاني فقد سلطنا الدراسة على تولية منصب وزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية في الثاني من حزيران ١٩٤٣حتى الثامن من تشرين الاول ١٩٤٤.

اولاً: نشأة فؤاد سراج الدين ونشاطة السياسي حتى عام ١٩٤٢.

ولد محمد فؤاد سراج الدين في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩١٠[١] ، في كفر الجرايدة مركز بيلا بمحافظة كفر الشيخ[٢] ، وكان جده شاهين عمدة قرية بهوت والتي كانت تقع على بعد خمسة أميال من كفر الجرايدة ،أما والده فهو سراج الدين شاهين المولود في العام ١٨٧٩ كان من كبار ملاك الاراضي الزراعية ومن باشوات مصر [٣] .

كانت والدته نبيهة عاشور البدراوي[٤] التي عدت عائلتها من اكبر العوائل من ملاكي الأراضي إذ كانت تملك أكثر من ستة وثلاثين الف فدان موزعة على مراكز المحافظة في نبروة وشربين وبلقاس إذ جاءت ممتلكات عائلة البدراوي بعد ممتلكات العائلة المالكة[٥]عدّ فؤاد سراج الدين الابن الأول من الذكور بعد اختين أكبر منه، وأشقائه هم جميل وعبد الحميد وياسين وسامي وزكي[٦] ، اكمل فؤاد سراج الدين دراسته الابتدائية [٧] في المدرسة النصرية[٨]، ثم التحق بالمدرسة الثانوية السعدية ، فاصبح ذو ميول وفدية إذ اشترك في أثناء وجوده في هذه المدرسة مع مجموعة من الطلبة في نشاطات حزب الوفد الطلابية فقام بتوزيع الكتيبات والنشرات الصادرة عن حزب الوفد ، في حين كان والده الذي تربطه علاقة صداقة بالملك فؤاد مؤيداً لسياسة القصر [٩] ، ولاسيما وأن والده اصبح عضواً في مجلس الشيوخ عام ١٩٢٤ و ١٩٢٥ ، ١٩٣١[١٠] . بعد تخرج فؤاد سراج الدين من الجامعة عام ١٩٣٢تدرب في مكتب المحامي حسن علام الذي كان صديق لوالده وراح يتمرن في مكتبة ، وفي احد الايام احليت اليه احدى القضايا ،الان فؤاد سراج الدين أخفق في المرافعة ،فحكم على المتهم بالسجن ، فقالوا أصحاب القضية نحن موكلين حسن علام تأتون بمحامي صغير حبس الرجل ، فتألم فؤاد سراج الدين وعاد المنزل وهو حزين ، فسأله والده عن سبب حزنه ، فأجابه بما حدث في المحكمة ، فطلب منه والده أن يترك المحاماة ويلتحق بالنيابة[١١].

احترم فؤاد رغبة والده وتقدم في عام ١٩٣٢ للتعيين في النيابة ولكنه صمم على الهرب من النيابة باية وسيلة ، وتعمد إسقاط نفسه في الكشف الطبي ، وزعم أنه لا يرى العلامات الموضوعة ، فالعلامة المتجه إلى اعلى يقول تحت والعكس صحيح ، ولكنه فوجئ بما لم يتوقعه فقد جاءت تأشيرة على أوراقه من مكتب النائب العام تقول أن يذهب إلى الكشف الطبي لعمل نظارة طبية ، ويعاد الكشف عليه مرة أخرى ،فلم يستطيع فؤاد الفرار واستسلم لمصيره وتم تعيينه في الإسكندرية ، وحاول والده إقناعه بان يكون تعيينه في القاهرة، لكونه من الأوائل على دفعته في الكلية ، الأمر الذي يسمح له بان يكون تعيينه في

القاهرة ،بيد أن فؤاد اصر على البقاء في الإسكندرية ، وقال لوالده "**ما لها الإسكندرية أنها مدينة جميلة والحمد لله إنني لم اذهب إلى الصعيد**" ، وبعد هذه المناقشة وعده والده بان يتركه في حالة ، ولكن تعيينه في الإسكندرية لم يرق لخاله محمد البدراوي ، فتدخل في الموضوع وسأل والد فؤاد عمّا جرى ،فاكد له بأنه وعده بعدم السعي في نقله ، فرد محمد البدراوي قائلاً "**أما أنا لم اعده بشيء**"[١٢] .

واتصل خاله بوزير العدل علي ماهر[١٣] ، الذي كانت تربطة علاقة صداقة معه ، وأخبره أن فؤاد سراج الدين مقيم بالقاهرة وهو من الخرجين المتقدمين ، وتم نقله إلى القاهرة. ولم يطل عمل فؤاد سراج الدين بالنيابة طويلاً بعد وفاة والده عام ١٩٣٤ مباشرة قام بتقديم استقالته من النيابة[١٤] .

قدم فؤاد سراج الدين استقالته من النيابة العامة بعد وفاة والده عام ١٩٣٤ ، وفضل أن يدير شؤون عائلته ، وباشر بإدارة أراضيه التي ورثها عن والده والبالغة خمسمائة فدان ، وبذلك فضل حياة الريف على العيش في القاهرة ، والمضيفة والعزبة على القصر في جاردن سيتي وعلى مكتبة النيابة بين القضاء والمحاميين[١٥] ، وفي غضون ذلك اتجه حزب الوفد للعمل على ضم عدد من كبار ملاكي الأراضي في محاولة للحصول على مصادر مالية لتمويل النشاط السياسي للحزب[١٦] .

ففي العام ١٩٣٥ زار مكرم عبيد[١٧] سكرتير عام حزب الوفد قرية الجرايدة، فرحب به فؤاد سراج الدين ، وعمل له استقبالاً شعبياً، ثم القى مكرم عبيد خطاباً سياسياً في منزل فؤاد سراج الدين ، بعدها جرى حديث بين الطرفين، إذ طلب مكرم عبيد من فؤاد الانضمام إلى حزب الوفد فاعرب الأخير عن شكره و وافق على الانضمام ورحب بدعوته ،إذ كان مكرم عبيد بعيد النظر فقد رأى في شخص فؤاد سراج الدين بانه شاب له مقومات تسمح له أن يعمل في السياسة ، وكان والده يشغل مقعد في البرلمان بذلك من الضروري كسب هذا العنصر لان من الممكن أن يفكر بترشيح نفسه أو ينظم لأي حزب آخر[١٨] .

على اثر ذلك قدم فؤاد سراج الدين طلب للانضمام إلى الهيئة الوفدية عام ١٩٣٥ عن طريق مكرم عبيد سكرتير [١٩]وفي غضون مدة قصيرة توطدت العلاقة بينهما، واصبح الاثنان على اتصال دائم حتى أن مكرم عبيد طلب من فؤاد سراج الدين شراء أرض زراعية له ،تكون قريبة من أرض فؤاد ويشرف عليها ، وبالفعل اشترى فؤاد سراج الدين أرضاً قريبة من أرضه لعبيد كان يرغب بشرائها لنفسه ، وسعى مكرم عبيد لتقديم فؤاد سراج الدين الى مصطفى النحاس[٢٠] . فقد اصطحبه معه في أوائل العام ١٩٣٦ إلى منزل

مصطفى النحاس في مصر الجديدة ، وقدمه إليه ، فكان أول لقاء بين مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد وفؤاد سراج الدين[٢١].

كلف الملك فؤاد يوم الثلاثين من كانون الثاني عام ١٩٣٦ رئيس الديوان الملكي علي ماهر تأليف وزارة لإجراء انتخابات حرة في أيار عام ١٩٣٦ ، والسماح لعودة الحياة النيابية، وفتح باب المفاوضات مع بريطانيا[٢٢].

فوجئ فؤاد سراج الدين بحزب الوفد يرشحه في الانتخابات القادمة ، فقد طلب منه مكرم عبيد، سكرتير عام حزب الوفد، اتخاذ الإجراءات القانونية لتصحيح سنه ، ليتسنى له الترشيح لمجلس النواب ، وكان من شروط الترشيح أن يكون سن النائب ثلاثين عاماً على الأقل[٢٣] ، لكن الحقيقة الثابتة هي إن فؤاد سراج الدين من مواليد ٢ تشرين الثاني عام ١٩١٠ ، ومثبته في دفتر مواليد كفر الجرايدة ودفتر التطعيم والقوائم الرسمية لعام ١٩٢١[٢٤]. ورأى حزب الوفد أن فؤاد سراج الدين المرشح الأفضل عن دائرة "**بلقاس**"[٢٥] التي تقع فيها بلدة كفر الجرايدة ، لاسيما أن والده كان يمثل تلك الدائرة في البرلمان ، فكان ترشيحه خلفاً له أمراً منطقياً ، ولكن مشكلة السن كانت العقبة أمام ترشيحه ، كان عمره وقتها طبقاً لشهادة الميلاد الرسمية ستة وعشرين عاماً[٢٦].

وتغلب فؤاد سراج الدين على هذه المشكلة بإجراءات قانونية سليمة إذ كان ذلك من عادات الريف في ذلك الوقت تأخير تسجيل سن المولود وربما كان ذلك من باب التفاؤل ، وعندما قام والده بتسجيل آخر أخوته وهو سامي اكتشف انه نسى تسجيل ابنه زكي الذي ولد قبل سامي بعامين ، فقام بتسجيله أولاً وبعد عشر أيام قام بتسجيل أصغر أبنائه سامي ، وهكذا بدأ الأمر وكأن الفارق بين الأخوين عشرة أيام فقط ، وهذا بالطبع امر مستحيل ، وكانت هذه النقطة لصالح فؤاد سراج الدين إذ ساعدته في تحقيق هدفه . جاء الأمرالثاني لصالحه والذي اكد عدم دقة شهادة الميلاد التي سجلها أبوه لأبنائه هي شهادة عم والده وآخرين من البلدة ذهبوا لتهنئة والده سراج الدين شاهين برتبة البكوية وولادة أول مولود ذكر له في الوقت ذاته، وكان ذلك في السادس من كانون الثاني عام ١٩٠٦ ، مما يعني أن فؤاد سراج الدين من مواليد هذا التاريخ ، وقد تأخر تسجيله اربع سنوات كاملة ، وعندما تم عرض هذه المعلومات والأدلة على نيابة مديرية شربين اقتنع وكيل النيابة بها ، ثم جاء تقرير كبير الأطباء الشرعيين لصالحه ، وأصدرت محكمة مديرية شربين قرار بتغيير سنه ليصبح من مواليد السادس من كانون الثاني عام ١٩٠٦ بدلاً من الثاني من تشرين الأول عام ١٩١٠ ، وهكذا تمكن فؤاد سراج الدين من ترشيح نفسه في البرلمان عن دائرة بلقاس[٢٧] .

وفي اليوم السابع من أيار ١٩٣٦ انتخابات مجلس النواب أسفرت عن فوز الوفد بأغلبية ساحقة، في المجلس وقد انتخب فؤاد سراج الدين عضواً في البرلمان بالتزكية في انتخابات عام ١٩٣٦ عن دائرة بلقاس واختير أمين لصندوق لجنة الوفد العامة بمديرية الغربية، وفي التاسع من أيار قدم علي ماهر استقاله وزارته إلى مجلس الوصاية [٢٨] الذي تشكل بعد وفاة الملك فؤاد يوم الثامن والعشرين من نيسان عام١٩٣٦ وذلك لصغر سن ولي العهد الامير فاروق ، فاصدر المجلس أمر ملكي بقبول الاستقالة وتشكيل مصطفى النحاس وزراته الثالثة في اليوم ذاته[٢٩] .

ولإنهاء مسؤولية مجلس الوصاية حتى يتولى فاروق سلطاته الدستورية فقد دعا علي ماهر كبير المستشارين الملكيين وطلب رأيه في مسألة سن الرشد المدني للملك فاروق ، كما دعا هيئة مؤلفة من شيخ جامع الأزهر، الشيخ مصطفى المراغي[٣٠] ورئيس المحكمة الشرعية ومفتي الديار المصرية وطلب منهم رأيهم في السن القانوني للملك فأقرت الهيئة الشرعية ورئيس لجنة قضايا الحكومة إن سن الرشد المدني للملك هي سن الخامسة عشر اعتبار أن الملك مسلم وأصبح ذا أهلية لتصرفاته الشرعية فله الولاية التامة[٣١] ، وعلى هذا الأساس قضى مجلس الوصاية تثبيت شرعية إدارته دفة الحكم لحين إكماله السن القانوني في التاسع والعشرين من تموز عام ١٩٣٧[٣٢].

ووفقاً للتقاليد والأعراف الدستورية قدم النحاس استقالة وزارته يوم الحادي والثلاثين من تموز عام ١٩٣٧ ، وفي الأول من آب عام ١٩٣٧ صدر امر ملكي بتأليف مصطفى النحاس وزارته الرابعة[٣٣]

وفي نهاية تشرين الثاني عام ١٩٣٧ حدث بين الملك فاروق وحكومة الوفد أزمات دستورية كان اهمها [٣٤]رفض القصر توقيع قانون بفتح اعتماد إضافي سيوجه لتمويل نشاط جماعة القمصان الزرقاء[٣٥] وزاد من حدة الخلاف بين الملك فاروق والنحاس عندما طلب حل جماعة القمصان الزرقاء بلقاء جمع به في قصر المتنزه في الإسكندرية في السادس والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٣٧، وقدم الملك مستنداً قانونياً يشير إلى أنَّ وجود هذه الفرق يتنافى مع الدستور لكن النحاس لم يستجب للطلب الملكي[٣٦] .

فصدر أمر ملكي بإقالة الوزارة لابتعادها عن روح الدستور وعدم احترام الحريات العامة فتم إقالتها في الثلاثين من كانون الأول عام ١٩٣٧[٣٧] ، وكانت القمصان الزرقاء سلاح ذو حدين ، اختار النحاس الحد الذي قضى به على نفسه وحزبه فأقيل أسوأ إقالة في

تاريخ الوزارة الوفدية[٣٨]وعدَّ فؤاد سراج الدين إنَّ جماعة القمصان الزرقاء التي أنشأها الوفد خطأ لا يمكن إنكاره[٣٩]

بدأت في وزارة محمد محمود[٤٠] عام ١٩٣٧ انتخابات عامة كان حزب الوفد حريصاً على نجاح مصطفى النحاس في الانتخابات ، ولكنه شعر ان هناك مؤامرة لإسقاطه في بلدته (سنمود) ، فتقدم فؤاد سراج الدين ليحل المشكلة فرشح نفسه في دائرة الزعفران واثقاً أنه لا أحد يتقدم لمنافسته فيها على أن يتقدم النحاس بأوراق ترشيحه في الدائرة نفسها وبعد إقفال باب الترشيح يتنازل له فؤاد سراج الدين لوقف مؤامرة إسقاط النحاس في الانتخابات لكنه لم ينجح إذ سارعت الحكومة فدفعت بعد إغلاق باب الترشيح لشخصين من أجل عدم نجاح النحاس بالتزكية وتمكنوا بذلك من إسقاطه فكان لذلك الموقف الأثر الكبير في التقارب بين النحاس وفؤاد سراج الدين[٤١] . ولكن بالرغم من هذا التقارب ،الأأن الاخير لم يظهر على المسرح السياسي للاحداث الا في بداية شباط ١٩٤٢عندما طلب الملك فاروق عودة النحاس الى القاهرة،أذا كان في رحلة الى مدينة قنا وفي البداية رفض النحاس العودة الأأن فؤادسراج الدين تمكن من اقناعة بالعوده الى القاهرة وتشكيل وزارة برئاسته في ٤شباط ١٩٤٢[٤٢].

ثانياً- فؤاد سراج الدين وزيراً للداخلية والشؤون الاجتماعية(٢حزيران ١٩٤٣ -٨ تشرين الاول عام ١٩٤٤) .

في بداية آذار عام ١٩٤٢ استدعى مصطفى النحاس رئيس الوزراء فؤاد سراج الدين لمقابلته في فندق مينا هاوس إذ كان يقيم هناك آنذاك ، فابلغه أن عبد السلام جمعة وزير الزراعة سيصبح رئيساً لمجلس النواب ومن ثم سيخلو المنصب وعرض عليه منصب وزير الزراعة ، كانت مفاجأة لفؤاد سراج الدين الذي سارع إلى الاعتذار ، فأبدى رئيس الوزراء استغرابه ، واستفسر عن سبب الرفض فابلغه فؤاد سراج الدين بأنه كان عازماً أن يتوسط لعبد الحميد عبد الحق الذي طلب منه التحدث مع النحاس في موضوع دخوله الوزارة بوصفه وفدياً قديماً ولا يعقل أن يدخل الوزارة بدلاً منه ، لذلك رشح فؤاد سراج الدين عبد الحميد عبد الحق بان يكون وزيراً للزراعة ، بيد أن النحاس اصر على الطلب ، وأمام إصرار سراج الدين على الرفض ، تم الاتفاق على أن يكون فؤاد سراج الدين وزيرللزراعة ، وفي المقابل وافق النحاس على تعيين عبد الحميد عبد الحق في أول تعديل وزاري قادم ، كان عمر فؤاد سراج الدين آنذاك احدى وثلاثين عاماً ، وبذلك كان أصغر الوزراء سناً في تاريخ مصر الحديث[٤٣] .

برَّ النحاس بوعده ، ففي نيسان من العام نفسه حدث تعديل وزاري جديد وكان من بين الوزراء الجدد أحمد حمزة الذي تولى وزارة التموين ومحمود سليمان غنام وزير التجارة والصناعة وعبدالحميد عبد الحق وزير الشؤون الاجتماعية(٤٤) ، وفي الحادي والثلاثين من آذار عام ١٩٤٢ صدر أمر تعيين فؤاد سراج الدين وزيراً للزراعة(٤٥).

كان من العرف السائد في مصر آنذاك أن يتولى رئاسة وزراة الداخلية رئيس الوزراء، ولكن بسبب كبر سن النحاس وتدهور صحته الامر الذي أقعده عن الاضطلاع بمهام الحكم بما تقتضيه طبيعة تلك الوزارة من التنظيم والحكمة في اتخاذ القرارات(٤٦)، أجرت وزارة النحاس تعديلاً وزارياً في الثاني من حزيران عام ١٩٤٣ ، تم تعيين فؤاد سراج الدين وزيراً للداخلية مع قيامه مؤقتاً باعمال وزارة الشؤون الاجتماعية(٤٧) .

وفي اليوم التالي توجه فؤاد سراج الدين إلى مكتبته في وزارة الزراعة إذ نظر في جميع المسائل المعروضة عليه ، واستقبل عدد من كبار موظفي وزارة الزراعة وودعهم شاكراً مساعدتهم له ، ثم جمع أوراقه الخاصة ، وقدم كبار موظفي الوزارة إلى وزير الزراعة الجديد مصطفى نصرت ، ثم توجه إلى وزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية(٤٨) ، وابدى فؤاد سراج الدين سعادته من أن يجمع بين وزارتي الداخلية والشؤون الاجتماعية ، واعرب عن استعداده في إعداد البرامج للنهوض والإصلاح ، وأنه سيكون في وزارة الشؤون الاجتماعية خادماً للعمال والفلاحين معاً والعناية في خدمة هذه الطبقة العاملة(٤٩).

بدأ فؤاد سراج الدين عهد وزارته بإنشاء إدارة التفتيش العام ، وهي أن يكون المفتشون عيوناً للوزير وأداة سريعة وثقة لاستطلاع أحوال الأقاليم في جميع أنحاء مصر والإشراف على سير الأمور بها ، إذ تكون الوزارة على اتصال دائم عن طريق التفتيش بما يجري في جميع المديريات وللتعرف عن حالة البلاد الحقيقية ويمثل مفتشو الداخلية الوزارة بالأقاليم . وقسم وزير الداخلية فؤاد سراج الدين اختصاص مفتشي الداخلية إلى أربعة اختصاصات ، تعلق الأول بالأمن العام والثاني بالإدارة ، أمّا الثالث فيتعلق بشؤون الموظفين المدنيين والعسكريين من حيث درجة كفائتهم واستعدادهم وجهودهم وسلوكهم وظروفهم وإبداء الرأي نحو تثبيتهم وتحرير التقارير السرية عنهم ، وتعلق القسم الرابع بمقر إقامة المفتش والتسهيلات التي توفر له لأداء عمله(٥٠).

أمّا ما يخص الأمن العام فاختص مفتشو الداخلية بالتفتيش على أعمال الأمن العام ودراسة الحوادث الجنائية وأسبابها، وما يطرأ عليها من زيادة أو نقص وتتبع وزير الداخلية فؤاد سراج الدين الإجراءات التي يقوم بها رجال الضبط والمباحث في القضايا المهمة وما

يبذلونه من مجهود فيها والاطلاع على القضايا المحفوظة والتي حكم فيها بالبراءة ، وتقديم تقارير بملاحظاتهم وتحديد النقص في تحقيقها، وتقديم الاقتراحات الضرورية لإصلاح الأمن العام في المناطق التي تزيد فيها الحوادث، ومراقبة الإجراءات التي تتخذ نحو القبض على المتهمين الهاربين والمحكوم عليهم غيابياً والفارين من السجون، والبحث عن الأسلحة غير المرخص بها وملاحظة حسن استخدام قوات البوليس[٥١] (الشرطة) والخفر وتوزيعها طبقاً لحالة الأمن بكل منطقة، والتفتيش على السجون المركزية وملاحظة العمل فيها وتفقد مراكز نقط الشرطة في المدن والقرى ، والاهتمام بأحوال البلاد من حيث الخصومات بين الأسر والمنازعات واتخاذ الإجراءات لإزالتها[٥٢] .

وفي أثناء تولي فؤاد سراج الدين وزارة الداخلية أمر بإطلاق سراح عبد السلام وفا الذي كان يقود المظاهرات ايضاًفي بداية شباط١٩٤٢و التي كانت تنادي "**إلى الأمام يا رميل ويحيا النحاس** "، وعينة بمرتب قدره خمسة عشر جنيه في وظيفة على ربط ميزانية مجلس مديرية الشرقية وهو لا يحمل الشهادة الابتدائية، ثم عين سكرتيراً له بوزارة الشؤون الاجتماعية وبقي سكرتيراً سياسياً إلى أن أُقيلت وزارة النحاس في الثامن من تشرين الأول ١٩٤٤ ، وكان هذا الشخص موظفاً بمصلحة الضرائب من الدرجة التاسعة بمرتب قدره ثلاث جنيهات، وأنه كان قبل ذلك عاملاً للمصاعد بمستشفى القصر العيني[٥٣] . مما يدل على ان المظاهرات التي حدثت في بدايه شباط ١٩٤٢ لم يقتصر تحريكها من لدن القصر وعلي ماهرفقط ، انما شملت حزب الوفد والنحاس لاسقاط وزارة حسين سري .

وفي أثناء تولية فؤاد سراج الدين مهامه في وزارة الداخلية لاحظ بعض التصرفات السياسية من جماعة الإخوان المسلمين[٥٤] ، ومرشدهم حسن البنا[٥٥] ، على الرغم من ما تمتعت به الجماعة في ظل الوزارة الوفدية إذ عاد أصدار صحيفة "الإخوان المسلمون" عام ١٩٤٢ التي كانت تصدر نصف شهرية بعد أن تم إغلاقها في وزارة حسين سري التي أقيلت في الثاني من شباط عام ١٩٤٢[٥٦] .

وفي الثاني عشر من حزيران عام ١٩٤٣ ، قام وفد يضم وزير الداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية فؤاد سراج الدين ، وعبد الحميد عبد الحق ، وزير الأوقاف ، وأحمد حمزة ، وزير التموين ، ومحمود سليمان غنام ، وزير التجارة والصناعة، بزيارة المركز الرئيسي لجماعة الإخوان المسلمين بوصفها هيئة دينية، طلبت الجماعة من حكومة الوفد منح قطعة أرض لبناء دارلها ، وقام وزير الداخلية فؤاد سراج الدين بزيارة شعبة الإخوان المسلمين بالمنصورة[٥٧] . ولم يقبل رئيس الوزراء النحاس من حيث المبدأ وجود حزب

سياسي يتحدث باسم الدين، فأصدر قرار في أيلول عام ١٩٤٣ بمنع الاجتماعات العامة للإخوان . وبناءًعلى ذلك استدعى وزير الداخلية فؤاد سراج الدين المرشد العام للإخوان قائلاً: "**يا شيخ حسن انا عايز اعرف انتم جماعة دينية ام حزب سياسي ، نحن ليس لدينا مانع ابداً انكم تكونوا حزباً سياسياً ، اعلنوا على الملأ انكم بتعملوا بالسياسة وانكم كونتم حزب سياسي ، ولا تتستروا بستار الدين ، ولا تتخفوا في زي الدين . اما ان تتستروا "الله اكبر ولله الحمد" وفي نفس الوقت تقوموا بعمل سياسي وتباشروا السياسة الحزبية فهذا غير معقول ، لانه يخل بمبدأ تكافؤ الفرص بينكم وبين الاحزاب السياسة ، وانا كرجل سياسي حزبي لا استطيع ان اهاجم جماعة دينية تنادي بشعارات دينية سامية ، والا سأكون محل استنكار من الرأي العام**"(٥٨) .

فرد الشيخ البنا قائلاً : "**نحن لم نفكر في العمل بالسياسة ، ونحن رجال دين فقط ورجال فكر ديني ، وإذ كان قد صدر من بعض رجالنا اي عمل يخالف هذا الخط أو يدل على اتجاه سياسي فانا استنكره ، وسأوقفه عند حده فوراً**"(٥٩).

وبالفعل أوقف الشيخ حسن البنا كل المظاهرات التي كانت قائمة آنذاك ، فقد قال إنّ الإخوان بعيدين عن السياسة ، ولو طلبوا حزب سياسي ما منعهم احد ولكنهم في هذه الحالة سيخسرون البريق الديني الذي يعيشون عليه(٦٠) ، وعلى هذا الأساس زار الإخوان المسلمون بلدة كفرة الجرايدة فاستقبلتهم الأهالي وأفراد أسرة سراج الدين احسن استقبال ، ولو كانوا حزباً سياسياً لما استطاعوا دخول البلدة إطلاقاً ، واستمرت الحكومة الوفدية تعامل الإخوان كجماعة دينية تمنحها كل التسهيلات والتشجيع الكامل ، وان الجمعية لو تحولت إلى حزب كانت ستعامل كالأحزاب السياسية عندما تعامل بعضها في حدود الدستور والقانون وليس اكثر من هذا ، فالوفد لم يمنع الإخوان المسلمون من تكوين حزب سياسي إطلاقاً بالعكس بل أوضح بأن يكونوا حزباً سياسياً(٦١) .

خطب وزير الداخلية فؤاد سراج الدين في الرابع عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ قائلاً : "**ان حكومة الوفد وضعت شؤون الأمن في المحل الأول من عنايتها واحلتها المقام الأول من سياستها وعنيت بكل ما يثبت دعائم الأمن ويوطد أركانه على أساس من القوة والعدل والمساواة وانه بالرغم من كل ما بذل ويبذل من مجهودات متواصلة في هذا السبيل فلا يزال المجال متسع لبذل جهود جديدة وإدخال إصلاحات شاملة عديدة**"(٦٢) .

اتخذ وزير الداخلية فؤاد سراج الدين إجراءات عدة في مقدمتها زيادة عدد قوات الشرطة لصيانة الأمن وتنفيذ اللوائح والقوانين ، إذ إن عدد الضباط والجنود والخفراء

المتواجدين لا يفي بحاجة البلاد فكان عددهم (٢٥٠٦٥) رجلاً كل منهم مكلف بالمحافظة على (٢٧٠) شخصاً[٦٣] ، وهذا فوق الطاقة وعليه من الضروري زيادة هذه القوة زيادة تتكافأ مع تلك الأعباء ، واستبدال عساكر بالخفراء ليتسنى لهم التفرغ لحفظ الأمن على أن يتم ذلك خلال ثلاثة أعوام ، كما زاد مرتبات ضباط الصف والعساكر إلى حد يحفظ لهم كرامتهم ونزاهتهم ، وادخال عناصر صالحة في صفوفهم ، وقد ادرج مبلغ (٤٠٠) الف جنيه سنوياً لتحقيق ذلك وأكد فؤاد سراج الدين على أهمية تثقيف رجال الشرطة . وتزويد رجل الشرطة بالمعلومات الضرورية حتى يفهم واجبه على الوجه الأكمل ويكون عنوان مشرف لبلاده ، كما أكد أيضاً على رفع مستوى كلية الشرطة حتى تصل إلى رفع المستوى الثقافي لضباط الشرطة[٦٤] .

وكان ضمن الإجراءات التي اتخذها فؤاد سراج الدين بصفته وزيراً للداخلية أن قام بتزويد قوات الشرطة بما يحتاجون إليه من الأسلحة الحديثة لمساعدتهم على مكافحة العابثين بالأمن ، والتوسع في إنشاء نقاط في جميع أنحاء البلاد فقد أصبح عدد نقط الشرطة (٤٥٠) بدلاً من (٢١٦) ، وقد أسندت رئاستها إلى (٧٩) ضابط منهم (١٥) رتبة ، اليوزباشي[٦٥] (نقيب) ، و (٢٢٢) من رتبة ملازم ، وأشار وزير الداخلية إلى ضرورة الإكثار من نقط الحراسة الثابتة ولاسيما في المناطق التي تكثر فيها سرقات، وتزويد النقط بوسائل الاتصال السريع والأسلحة ، وأكد على نزع الأسلحة النارية من أيدي الأشقياء ، وتقيد حدود الترخيص لحمل السلاح ، وأعلنت الوزارة مكافحة التشرد ووضع مشروع يقضي بجمع المتسولين والمشردين وايواءهم في أماكن مخصصة على أن يلحقوا بالمصانع والمزارع لتوفير فرص عمل لهم ، وقام وزارة الداخلية في بداية شهر تشرين الثاني ١٩٤٣ بغلق أندية الميسر في القاهرة لإزالة الفساد[٦٦] . وتم إصلاح قانون العمد والمشايخ والتحري عن اصلح المرشدين واتجاه رغبة الأهالي نحو من يولونه عمدة أو شيخاً عليهم[٦٧] .

كان فؤاد سراج الدين كوزير الداخلية لا يخشى سطوة الملك ، فقد وقف ضد رغباته ، وفي مباراة كرة القدم التي جرت في صيف عام ١٩٤٢ بين النادي الأهلي الذي كان فؤاد سراج الدين وكيلا له وبين نادي الزمالك ، وكانت المباراة نهاية على كأس الملك فاروق لذلك حضرها الملك فاروق ، وبعد انتهاء الشوط الأول من المباراة ، طلب الملك نقل أحمد رمزي، مدير إدارة الجوازات والجنسية إلى مكان آخر[٦٨]، رفض فؤاد سراج الدين نقلة لعدم قانونية ما يطلبه الملك منه ، والأكثر من ذلك اصر على الرفض الأمر الذي أثار غضب الملك مما أدى خلاف حدوث بينه وبين الملك، ولم يكتفِ فؤاد سراج الدين على عدم عزل

أحمد رمزي فحسب ، وإنّما قام بترقيته ، إذ كانت حركة ترقيات في وزارة الداخلية وكان مدير إدارة الجوازات والجنسية يستحق الترقية ، ولم يتردد فؤاد سراج الدين في ذلك وأبقاه في منصبه وترقيته(٦٩) ، وفي اليوم التالي اتصل به رئيس الديوان الملكي أحمد حسنين قائلاً "**ايه شغل الجرايدة** " كيف يطلب منك الملك نقل موظف إلى مكان آخر فيتم تثبيته في مكانه ، ولا تكتفي بذلك بل قمت بترقيته ، فأجابه فؤاد سراج الدين قائلاً : "**انا من الجرايدة وحفضل من الجرايدة، وإذ لم يعجبكم هاتوا وزير للداخليةمن باريس**"(٧٠)، وعندما قابل فؤاد سراج الدين ، أحمد رمزي سأله عن سبب غضب الملك عليه وطلب نقله ، فأجابه "**ان الملك فاروق كان يدعو للخلافة الإسلامية ، وارسل بعثة برئاسة الفريق عمر فتحي ياور الملك ، [المرافق الشخصي للملك] والقائم مقام (عقيد) محمد حلمي حسين المرافق الشخصي، لملك طافت البعثة البلاد العربية مروجة لهذه الفكرة ، وكان اخر جولتها في فلسطين ، وطلب رسل البعثة أقامت حفلة**"، ولكن أحمد رمزي اعتذر لأنه رجل محافظ ، وعند عودة البعثة قابل الفريق عمر فتحي الملك قائلاً : "**اننا طفنا البلاد العربية وقوبلنا في كل مكان بالحفاوة والترحيب الا في القدس لان أحمد رمزي القنصل زوج كريمة عثمان محرم**(٧١)[وزير الأشغال العمومية في وزارة الوفد عام ١٩٤٣] ، **وينقل إليه كل الأخبار والأسرار**"، واصر فؤاد سراج الدين على عدم عزل أحمد رمزي(٧٢) .

واثناء تولي فؤاد سراج الدين وزارة الداخلية عرض عليه في عام ١٩٤٣ رئاسة النادي الأهلي خلفاً لجعفر والي، فرشح سراج الدين رجل الأعمال أحمد عبود الذي كان صديقاً له حيث ذهب إليه في شركة السكر وقال له "**يا عبود باشا أنت تريد أن تكون رجل وطني ، وعملت مشروعات وطنية ولكن الشعب يظن انك مع البريطانيين ولست رجل وطني**" فقال "**ماذا افعل**" ، فقال له "**عندي فكرة ستجعلك بطل شعبي ويرفعوك على الاكتاف وأنت عارف ان الأهلي له شعبية جارفة والشعب يحب كرة القدم ولو أصبحت رئيساً للنادي الأهلي ستصبح بطل شعبي**" . وبعد جلسات عدة اتفق سراج الدين مع أمين الصندوق عبد المنعم وهبي على طرح مشروع حمام سباحة وسأله عن تكلفة الحمام فأجابه "**ان الحمام سيكلف كثيراً ولا يوجد نقود**"، فقال يا إخواننا ان عبود متبرع بتكلفة حمام السباحة فصفق أعضاء النادي(٧٣). فكان اختياره لمصلحة النادي العريق بالدرجة الأولى بوصفه رجل ثري وهو قادر على تمويل المنشآت الجديدة اللازمة مثل تعلية مدرجات ملعب الكرة والنهوض بالنادي بصفة عامة وبفريق الكرة القدم بصفة خاصة(٧٤) . وتبرع فؤاد سراج الدين للنادي بمبلغ أربعة عشر الف جنيه من جيبه الخاص ، واستطاع استرداد ثمانية افدنة للنادي

الاهلي كان يحتلها نادي الفروسية[٧٥] ، فكانت حديقة نادي الأهلي تابعة لنادي الفروسية ورئيسه محمد طاهر ابن عم الملك ، وكان النادي مشمول بالرعاية الملكية والأمراء مشتركون فيه، ومجلس الإدارة طلبوا منه إخلاء نادي الفروسية من ارض النادي وكان فؤاد سراج الدين وزيراً للداخلية وطلب من محمد طاهر قائلاً " **نحن في الأهلي استضفناكم مدة طويلة وازداد أعضاء النادي واصبح ضيق ولو سمحت اخلو النادي وباستطاعتكم ان تأخذوا أي ارض ومن الناحية الصحية عدم إقامة إسطبلات في هذه المنطقة**"، فأجابه طاهر "**ان النادي مشمول بالرعاية الملكية ولو معاليكم مصممين أسأل جلاله الملك**" فقال له "**يا طاهر ان ارفض المناقشة على هذا الأساس وهناك خمسون مؤسسة مشمولة بالرعاية الملكية هذه ليست حماية بل شرف وانا سأمنح نادي الفروسية أسبوعين مهلة لإخلاء أرض الأهلي وبعدها سأتولى الأمر بالقوة الجبرية**"، وبذلك استطاع فؤاد سراج الدين من إخلاء النادي وأقام عليه ملاعب التنس وامتد حتى مبنى اتحاد الكرة[٧٦] .

توجه فؤاد سراج الدين وزير الداخلية مع محمود غزالي مدير الأمن العام يوم الخامس عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ إلى القصاصين فور علمهم بوقوع حادث للملك فاروق ، ومفاده إنّ الملك فاروق كان يقود سيارته بسرعته المعتادة قاصداً الإسماعيلية وصادفته سيارة نقل ضخمة خارجة من المعسكر البريطاني في القصاصين[٧٧]. ولم يستطيع الملك تفاديها فأصطدم بها فألقته خارج السيارة فانشرخ عظم الحوض ، ولم يستطيع لشدة الصدمة من التحرك ، وتم نقله من جانب رجال الجيش البريطاني إلى مستشفى الجيش بالقصاصين ، ولم يتمكن فؤاد سراج الدين بعد وصوله إلى القصاصين في الساعة الحادية عشر ليلاً من مقابلة الملك لرفض الملك مقابلته[٧٨]. مما يدل على حرصه في أداء واجبه كوزير للداخلية موفداً عن رئيس الوزراء مصطفى النحاس .

وعندما نشب خلاف بين الملك فاروق ووالدته الملكة نازلي بسبب علاقتها مع أحمد حسنين رئيس الديوان الملكي، وقد سافرت الملكة القاهرة إلى القدس ونزلت بفندق داود، و علم الملك فاروق بعض التصرفات غير اللائقة بها فاستدعى النحاس لتوسط بينه وبين الملكة بالعودة إلى مصر بعد أن أمضت بالقدس ما يقارب ،السنتين وبناءً على طلب الملك ذهب النحاس إلى القدس[٧٩] ، وقبل عودته ببضعة أيام ، طلب حاكم العسكري البريطاني لمدينة القاهرة راسل (Russell) مقابلة وزير الداخلية فؤاد سراج الدين ، واخبره ان لديه انباء ان هناك مؤامرة لاغتيال النحاس ، فسأله فؤاد : "**وماذا تنتظر لكي تتخذ اجراءاتك**" ، فأجاب مسؤول الأمن بالقاهرة : "**انه يخشى غضب النحاس من فرض حراسة مشددة عليه بمجرد**

وصوله ونزوله من القطار إذ يحب الاختلاط بالجماهير ويكره ان تكون الشرطة حاجز بينها وبينه" ، وعليه قررفؤاد سراج الدين اتخاذاجراءات مشددة حراسة مكثفة من مكان وصول المخصص إلى السيارة ، وبعد خروج النحاس من القطار ، وعندما رأى حصار الشرطة غضب ودفع أول ضابط شرطة قابلة بعيداً عنه ، وكان برتبة ملازم ، واندفعت الجماهير الوفدية للسلام على زعيمها وكانت من اصعب اللحظات التي مر بها وزير الداخلية فؤاد سراج الدين ، فهذه الفوضى فرصة لاغتيال النحاس ، ومرت الدقائق بين خروج النحاس من القطار وحتى ركوبه لسيارته وكأنها الدهر بالنسبة لفؤاد سراج الدين كوزير للداخلية ، وبعد انقضاء الموقف بسلام عاد إلى بيته غاضباً. وكتب استقالته من منصب وزير الداخلية ورفض الذهاب لتهنئة النحاس بسلامة الوصول، وأعطى كتاب الاستقالة إلى وحيد بهادر مدير مكتب النحاس ليوصلها للنحاس(٨٠)، مما يدل على حرص فؤاد سراج الدين على واجبه وأعماله .

استغرب النحاس من أمر الاستقالة ، واخبرالوزراء بما تضمنه كتاب استقالة فؤاد سراج الدين ، فشرح له الوزراء الموضوع وبما انتاب فؤاد من غضب في محطة قطار القاهرة بسبب اذا ما تعرضت حياة النحاس لخطر شديد ، فذهب النحاس إلى منزل فؤاد سراج الدين فسأله ألا تنوي حضور جلسة مجلس الوزراء المقرر انعقادها في الرابع من كانون الأول عام ١٩٤٣ ، فأجابه فؤاد سراج الدين بالنفي لانه مستقيل(٨١) ، لكن النحاس طلب أن يحتكم إلى مجلس الوزراء وعندما دخلا قاعة مجلس الوزراء عند افتتاح الجلسة قال النحاس موجهاًكلامه الى سكرتير مجلس الوزراء اثبت في محضر الجلسة العبارة الآتية "**انني اسجل اسفي**" فامسك فؤاد سراج الدين بيد سكرتير الجلسة مانعاً اياه من الكتابة ، وعدّ فؤاد سراج الدين المسألة انتهت وأوضح أنه مستعد أن يمزق استقالته ، فقال النحاس "**انني لم انتظر حتى تمزقها لقد مزقتها انا بمجرد وصولها**" . قال فؤاد سراج الدين" **أمر واحداطلبة رفعتكم هو أن ارسل إليكم غداً هذا الضابط الصغير لتطيب خاطره** " فرحب النحاس بذلك، وفي اليوم التالي توجه إلى مكتب النحاس كل من اللواء سليم زكي والضباط من كل الرتب فأستقبلهم النحاس ، وسأل عن الضابط الذي دفعه فقدم إليه الضابط أخذه النحاس وضمه إلى صدره وبكى الضابط تأثراً على بر النحاس وعطفه(٨٢) .

كان فؤاد سراج الدين يتابع أعماله أولاً بأول ، فقد جائه خطاب في البريد من مدينة جرجا التابعة لمحافظة سوهاج، يشكو فيه ضابط شرطة من أن الترقيات قد تخطته ثلاث مرات ، على الرغم من أن تقاريره كلها تشهد له بالكفاءة والامتياز ، وعندما طلب وزير

الداخلية فؤاد سراج الدين الملف الخاص بهذا الضابط وجد فيه تقرير سري ضده من احد مأموري المراكز التي عمل بها يشير فيه إلى أن الضابط يستغل زوجته الجميلة ويقدمها إلى أعيان المراكز مقابل الحصول على امتيازات مادية ، قرر فؤاد سراج الدين استدعاء الضابط ومواجهته. وعندما جاء الضابط اطلعه فؤاد على التقرير الخاص به فسقط مغشياً عليه ، واتضح انه غير متزوج ، وقال له في استحياء لعل التقرير يقصد أُختك أو امك، وأخبره انه ليس لديه أخوات بنات وامه ماتت منذ زمن طويل ، واخبره بان المأمور كان يكرهه لأنه يكلفه بجمع الأوز والبط والأموال من الأهالي وعندما رفض تنفيذ أوامره اخذ المأمور في اضطهاده(٨٣) .

وإزاء هذه الحالة اعتنى فؤاد سراج الدين بوضع قانون ينظم هيئات الشرطة وذلك لان نص المادة ١٤٨ من الدستور ، قد أثبتت خلال العشرون سنة الماضية أن أعضاء هيئات الشرطة طول المدة المنقضية عرضة لمؤثرات كثيرة وتيارات مختلفة بغير ضمان أو كفالة، فألفت لجنة عهدت إليها وضع هذا المشروع ، وقد جاء محققاً لأقصى الغايات المنشودة منه نظراً إلى ما انطوى عليه من مبادئ ، وقواعد وكفالات تحفظ لرجال الشرطة كراماتهم واستقلالهم في عملهم في حدود القانون ، وأضاف فؤاد سراج الدين أن ما يتضمنه المشروع تأليف مجلس أعلى للشرطة يتولى النظر في جميع شؤون أعضاء هيئات الشرطة من تعيينات وتنقلات وترقيات وإحالة إلى الاستيداع وإعادة إلى الخدمة وإحالة إلى التقاعد ، وكذلك يكون من اختصاصه النظر في التقارير السرية السنوية وما يرد فيها من تظلمات ، وقد منح المجلس سلطة إبداء الرأي. وهذا المجلس يؤلف من أربعة عشر عضو ستة منهم عسكريون وثمانية مدنيون ، يرأسه وكيل الوزراء الأقدم أمّا الحكمة من كثرة أعضائه فهي ضمان عدم التأثير على أكثرية الأعضاء إذ حاولت سلطة ما التأثير عليهم وحماية وكفالة مصالح رجال الشرطة أنفسهم ، فصدر قانون تنظيم هيئات البوليس رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ في تشرين الأول عام ١٩٤٤(٨٤)، ونص على حق الضابط الاطلاع على التقرير السري وأن يتاح له حق الدفاع عن نفسه ، وتفنيد ما جاء في التقرير ان لم يكن صحيحاً ، ويعرض التقرير على المجلس الأعلى للشرطة الذي يضم كبار الضباط، والنائب العام ورئيس محكمة مصر ، وأكد أيضاً على حق الاستعانة بأحد المحاميين(٨٥) . وبذلك وضع فؤاد سراج الدين ضمانات للضباط توفر لهم العدالة في معاملتهم وترقياتهم وتحميهم من رؤسائهم .

قام وزير الداخلية فؤاد سراج الدين في الخامس عشر من كانون الأول عام ١٩٤٣ بترقية (٦٠٦) ضابط أو ما يقرب من نصف عدد ضباط الشرطة وشملت الترقية ثلاثة

ضباط إلى رتبة اللواء ، و (١٢) إلى رتبة أميرلاي (عميد) و (١٨) قائم مقام (عقيد) و (٣٧) بكباشي (مقدم) و (٧٦) رتبة صاغ (رائد) و ١٨٠ رتبة يوزباشي (نقيب) و (٢٨٢) إلى رتبة ملازم أول[٨٦] .

وشهد وزير الداخلية فؤاد سراج الدين في الرابع والعشرين من آيار عام ١٩٤٤ تخرج (١٩٦) كونستبلا [٨٧](ضابط شرطة اداري) ، من كلية الشرطة ووجهه كلمة لهم قائلاً "**بان يقدروا المهام التي ستلقى على عاتقهم نحو الأمن وحفظ النظام ، وان يقوموا بواجباتهم بما يرضي ضمائرهم ويرضي القانون**" وتم تسلم وظائفهم في حزيران عام ١٩٤٤، وفي العاشر من حزيران العام نفسه زار وزير الداخلية فؤاد سراج الدين كلية الشرطة واستقبله محمد البابلي مدير كلية الشرطة ، كان الهدف من الزيارة الاطلاع على الامتحانات في المرحلة الشفهية ، واستمع لإجابات بعض الطلاب والاشتراك في الأسئلة الخاصة بمادة الثقافة العامة[٨٨] ، ولاحظ وزير الداخلية ضعف مستوى الثقافة العامة بدرجة كبيرة ، ولاحظ ان المنهج الدراسي القديم ينقصه الكثير من المواد الواجب على الضابط أن يدرسها نظرياً وعلمياً مما جعله يجعل نظام الدراسة في الخامس من أيلول عام ١٩٤٣ لمدة اربع سنوات بدل ثلاث سنوات وشكلت لجنة من كبار موظفي وزارة الداخلية وبعض أساتذتها وبعض أساتذة كلية الحقوق لبحث منهاج الدراسة في كلية الشرطة[٨٩] .

ولم تقتصراعمال وانجازات فؤاد سراج الدين على وزارة الداخلية فحسب ،وانما شملت ايضا وزارة الشؤون الاجتماعية ،فقدتم تعينه وزيراً للشؤون الاجتماعية بالوكاله في الثاني من حزيران عام ١٩٤٣، وهو اليوم الذي عين فيه وزير للداخلية ،اذ عمل فؤاد سراج الدين على تنفيذ الكثير من مطاليب العمال[٩٠]، فيما أزداد وعي الطبقة العاملة بدأت هذه الطبقة تطالب بزيادة الأجور في سنوات الحرب العالمية الثانية لتتناسب مع ارتفاع مستوى المعيشة ، كما بدأوا يطالبون بالاعتراف القانوني بتكوين النقابات والاتحادات العمالية ، وتأمين وضمان عملهم في البطالة والشيخوخة والمرض وقد كانت الحكومات المصرية قبل تلك المدة لا تلقى لتلك المطالب إذناً صاغية على الرغم من أهمية تلك المطاليب وكونها حقاً مشروعاً للعمال[٩١] ، في رفع مستوى معيشتهم، وتوفير اكبر قدر ممكن من الضمانات والحقوق لاسيما فيما يتعلق بالأجور إذ يؤدي رفعها إلى زيادة القوة الشرائية ومن ثم زيادة الاستهلاك ويؤثر ذلك بدوره على زيادة الإنتاج وانعاش الاقتصاد وخلق فرص جديدة للعمل[٩٢]، ولابد من القول أن في السادس من أيلول ١٩٤٢أصدر قانون نقابات العمال، ويُعدَّ أول قانون منظم لنقابات العمال في مصر ، وهو قانون رقم ٨٥ لعام ١٩٤٢ مبيناً الشروط اللازمة

لتكوين نقابات العمال ومحدداً أغراضها ، وكيفيته إدارتها وحلها وحقوق أعضاءها وواجباتهم(٩٣) .

وصرح فؤاد سراج الدين في آب١٩٤٣ بصفته وزير الشؤون الاجتماعية بتعديل قانون جمعيات التعاون الصادر في لعام ١٩٢٧ بسبب اتساع نطاق أعمالها وتنوع خدماتها ، وتعدد أنواعها وازدياد عددها وإقبال الناس عليها من كل الطبقات وقدأصبح لها شأن كبير في الإصلاحات المتعددة التي تقوم بها الحكومة ، وانها أصبحت من العوامل القوية في التموين وتوزيع المواد الضرورية ، وقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية ست عشر جمعية تعاونية مركزية تضم (٢٦٠) الف عضو يعيلون حوالي مليون و ٨٠ الف نسمة ولم يكن إزاء هذه النهضة الحديثة، من إعادة النظر في قانون التعاون الذي ينظم شؤون الجمعيات التعاونية(٩٤)، ويحميها لكي تستطيع أن تؤدي الخدمات على الوجه الأكمل لهذا بادرت وزارة الشؤون الاجتماعية إلى إعادة النظر في أحكام قانون التعاون الذي قضى عليه ستة عشر عام وإدخال على أحكامه تعديلات كثيرة على أربعين مادة من مواد القانون البالغ عددها مائة وعشرة وإحالتها للبرلمان ، وبذلك يصبح القانون في وضعه المعدل بان يؤدي رسالة القومية وتكون خير أداة تعتمد عليها وزارة الشؤون الاجتماعية للقيام بمهمتها الكبرى للإصلاح الاجتماعي(٩٥).

وتبين أهميتها على المستوى الفردي كوسيلة لتحقيق الذات وإثبات الوجود من خلال تنظيم ساعات العمل والإجازات الأسبوعية والسنوية والأجور(٩٦). ومن ثم أن هذا القانون يقضي على أسباب السخط والتذمر ، ويقيم التوازن اللازم بين العمال وأصحاب الأعمال بما يشيع الأمن في الحياة الاجتماعية ويقضي على سبب من أكبر أسباب القلق والاضطراب في المجتمع(٩٧) .

وكان قانون النقابات يسمح بإنشاء اتحادات النقابات في المحافظات تحت اسم روابط النقابات، وتكونت لجنة من العمال لتشكيل الرابطة ووضع لائحة النظام الأساسي لها، ونصت على أغراض الرابطة بأنها تنحصر في توجيه النقابات بعضها مع بعض والدفاع عن المصالح المشتركة للنقابات بجميع الطرائق المشروعة وتنشيط الروح الرياضية والثقافية للنقابات والقيام ببحث شكاوي النقابات ورفعها للجهات المختصة(٩٨) .

اعتنى وزير الشؤون الاجتماعية فؤاد سراج الدين بالعمال، فعندما زار دار اتحاد نقابات العمال في الرابع من تموز عام ١٩٤٣ والتقى بأعضاء النقابات ، وأعلن تقديره لوزير الشؤون الاجتماعية السابق عبد الحميد عبد الحق لما قدمه من تشريعات للعمال ونوهه

بفضل العمال على بناء نهضة البلاد الصناعية والاقتصادية وأكد على سياسة الوفد في صون حقوقهم(٩٩) .

وأشار وزير الشؤون الاجتماعية فؤاد سراج الدين ان ما يعرض عليه من حالات خاصة بالنقابات والعمال وانه لا يرتاح إلى كثير منها ؛ لأن فيها مخالفات للقوانين الموضوعة من قبل قانون النقابات ، فعلى سبيل المثال اضرب عمال المصنع لأن أحدهم فصل، وطلب فؤاد سراج الدين أن لا يصل إليه بعد ذلك شيء من تلك الحالات المخالفة للقانون حتى لا يقال إنَّ العمال يسيئون استعمال حقوقهم(١٠٠) .

احتفل الوفد في الرابع عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٣ بعيده الفضي بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاماً على تشكيله ، وحضر الاحتفال قادة الوفد والوزراء وعشرات الآلاف من أعضائه ، وعلى رأسهم الزعيمين مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين ، واستمرالاحتفال ثلاثة أيام ، وتحدث الوزراء الوفديين عن برنامج وزاراتهم، وكان من بين هؤلاء الوزراء فؤاد سراج الدين وبصفته وزيراً للشؤون الاجتماعية القى محاضرة عن مشاكل مصر الاجتماعية ، وسبل علاجها ، واقترح العديد من المشاريع التي ستتبناها الوزارة ، منها مشروع المراكز الاجتماعية ، ومشروع إصلاح القرية المصرية ومشروع الوحدات الصحية ، ومشروع نشر المكتبات ، وتوزيع الأراضي الحكومية على صغار الفلاحين ومشروع تدعيم الجمعيات التعاونية ورفع مستوى الفلاح(١٠١) .

والقيت في الاحتفال أبحاث عدة ، منها بحث فؤاد سراج الدين عرض فيه القوانين والتشريعات الاجتماعية التي أصدرتها حكومة الوفد لصالح العمال، ثم أشار الى قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بوجوب استعمال اللغة العربية في علاقة الأفراد والهيئات الحكومية ومصالحها ، كما أشار إلى الأمر العسكري رقم (٢٣٢)الذي يقضي بإنشاء لجان للتوفيق بين العمال وأصحاب العمل تكون قد قررته الوزارة تمنح إعانة غلاء المعيشة لعمال ومستخدمي التجارة والصناعة وإنشاء صندوق في الوزارة لإعانتهم في حالات العجز والشيخوخة وإنشاء مساكن للعمال ونوادي رياضية كما عرض مشكلة البطالة وسياسة الحكومة لمعالجتها(١٠٢).

وأكد على أهمية رياض الأطفال كضرورة اجتماعية نظراً للتوسيع في خروج المرأة المصرية إلى ميدان العمل وحاجاتها لمن يرعى أطفالها في مدة وجودها في العمل ، وتوفير الحمامات والمغاسل الشعبية ، وقد كانت ضرورية للوقاية الصحية للفقراء ، إذ كان الفلاح في الريف يغتسل ويغسل ملابسه في الترع والقنوات مع ما تحمله من ميكروبات وجراثيم مما

يجعل العلاج غير مفيد بسبب تجدد الإصابة باستمرار ، أمّا المدن فكانت كثيرة الأحياء الفقيرة التي لا تدخلها المياه وبعضها يعتمد على السقاة في إحضار الماء اليهم بالقربة على ظهره وهذا يؤدي إلى الإهمال الإجباري في تنظيف الجسم والملابس مما يؤدي إلى انتشار الحشرات من القمل والبراغيث وغيرها التي كان بدورها تنقل الأمراض(١٠٣)، وأن أهم ما تضمن تعديل الذي ادخل على قانون الجمعيات التعاونية هو إعادة تأليف المجلس الاستشاري الأعلى للتعاون على صورة تتماشى مع نظام الحياة الدستورية وان يحتل تمويل الجمعيات التعاونية الزراعية المكان الأول بين الخدمات التي تؤديها هذه الجمعيات التعاونية من خلال نظام الإقراض والاقتراض بما يحول دون استعمال القروض التي تمنحها الجمعيات بما يلحق بها أو بأعضائها أضرار مادية يؤدي إلى ارتباكها من الوجهة المالية وتوسيع نطاق الجمعيات التعاونية بما يقضي إحلال التعاون محل الجهود الفردية ، ولهذا فقد أبيح لكل فرد من السكان مصرياً أو أجنبياً أن ينظم إلى عضوية الجمعيات التعاونية ، وتشجيع الخدمات الاجتماعية من أجل رفع المستوى المادي والاجتماعي لأعضائها(١٠٤).

واستقبل وزير الشؤون الاجتماعية فؤاد سراج الدين في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٣ ، وفد من أعضاء لجنة الطلبة التنفيذيين لمشروع القرش(١٠٥) ، وشجع الشباب بوصفهم جند البلاد العاملون وبارك جهودهم، ثم تبرع للمشروع بعشرة جنيهات من ماله الخاص(١٠٦) .

عقد العمال مؤتمر في المنصورة في التاسع عشر من كانون الثاني عام ١٩٤٣، حضره فؤاد سراج الدين الذي اشار إلى عناية الوفد والنحاس بالعمل والعمال قائلاً "**ان الأمة التي لا يعنى قادتها ومصلحوها بطوائف العمال والطبقات الدنيا فيها لا تستحق أن يقال عنها أمة متحضرة**" . لذلك عمل وزير الشؤون الاجتماعية فؤاد سراج الدين جاهداً في سبيل راحة العمال ورفع مستواهم واصدر التشريعات التي تكفل حل مشاكلهم وضمان مستقبلهم والسعي لإنشاء صحيفة لسان حال العمال ومناشدة وزارة الداخلية للموافقة على إصدارها، والمشاركة في مشروع محو الأمية الذي يتولى وزير الشؤون الاجتماعية تنفيذه لنشر الثقافة بين طبقات العمال وتنويرهم وبث روح التعاون بين طوائف العمال والإسراع بتكوين جمعية تعاونية منزلية لتسهيل حصولهم على حاجاتهم المعيشية. وفي ختام المؤتمر قطع العمال على أنفسهم أن يكونوا مطيعين لقوانينهم محافظين على نظامهم حريصين على حسن علاقاتهم بأصحاب الأعمال وعلى مبدئهم الوفدي القويم(١٠٧).

وفي الرابع عشر من آيار عام ١٩٤٤ التقى ممثلو (٧٥) نقابة عمالية برئاسة محمد حسنين ، عضو النواب المصري عن دائرة بولاق ، لانتخاب فؤاد سراج الدين رئيساً شرفياً للرابطة ، وحدثت اجتماعات في الإسكندرية برئاسة علي الحلواني ، عضو النواب المصري عن دائرة الاسكندريه بحضور (٨٣) نقابة تمثل الحرف والصناعات المختلفة، وتقرر بالإجماع انتخاب فؤاد سراج الدين رئيساً شرفياً دائماً لل للرابطة يبذله من حب وتأييد دائم للعمال في القاهرة والإسكندرية، وقبل فؤاد سراج الدين هذه الرئاسة[١٠٨] .

ولأول مرة في تاريخ التشريعات العمالية في مصر أصدرت وزارة الوفد في الخامس عشر من آيار عام ١٩٤٤ قانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ وهو أول قانون ينظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل وبين حقوق وواجبات كل من طرفي العقد وأوجب القانون أن يكون عقد العمل كتابة وباللغة العربية ، وأن يكون العقد بين صاحب العمل ومتعهد توريد العمال بالكتابة يذكر فيه نوع العمل وفئات الأجور للعمال والضمانات التي تكفل صرفها لهم ، ولا يتقاضى المتعهد أكثر من (١٠%) من الأجور، وأوجب دفع الأجور وغيرها بالعملة المصرية، وان تدفع الأجور في أحد أيام العمل وفي المكان الذي يشتغل فيه العامل ، وحرم اقتطاع اكثر من (١٠%) من الأجر لسداد قرض العامل كما حرم تقاضي أية فائدة منه ، وحرم التنازل على الأجور والحجز عليها إلاّ لدين المأكل والملبس والنفقة وفي حدود الربع ، والزم صاحب العمل بنفقات عودة العامل إلى موطنه عند انتهاء العقد والايجار للسلطة الإدارية المختصة ترحيله على نفقة صاحب العمل ، والزم صاحب العمل أن يعطي العامل شهادة خدمة مجاناً في نهاية عقده[١٠٩] ، وأكد وزير الشؤون الاجتماعية فؤاد سراج الدين إن قانون عقد العمل الفردي جاء متوجاً لسلسلة التشريعات العمالية التي وضعتها حكومة الوفد لتأمين مستقبل العمال في البلاد وإقامة النظام الاجتماعي فيها على أساس وطيد[١١٠] .

احتفل يوم الحادي والعشرين من آيار عام ١٩٤٤ الآلاف من عمال القاهرة والإسكندرية ومعهم ممثلو نقابات من أنحاء البلاد كافة بمناسبة قبول فؤاد سراج الدين الرئاسة الشرفية للنقابات ، ورفعت كل نقابة علمها الخاص بها وصورة كبيرة لفؤاد سراج الدين مكتوب عليها بالخط العريض "**فؤاد سراج الدين زعيم العمال**" ، والقى محمد حسنين وعلي العلواني كلمة باسم عمال القاهرة والإسكندرية حيوا فيها الوفد ، وأشادوا بالزعيم النحاس وفؤاد سراج الدين ، كما القى فؤاد سراج الدين خطاباً دعا العمال إلى التضامن والوحدة وكان هذا الاحتفال ابلغ تعبير عن حب العمال وتقديرهم للوفد وزعيمه النحاس وسراج الدين[١١١] .

وعلى أثر ذلك انتشرت ظاهرة تأسيس روابط لنقابات العمال في المحافظات ومنها بور سعيد والبحيرة والشرقية والمنيا وعملت على اختيار فؤاد سراج الدين رئيساً شرفياً لها ،

وعقدت نقابة ترام القاهرة مؤتمر في حديقة الازبكية ، وارتدى فؤاد سراج الدين بدلة العمال الزرقاء وكانت هدية من العمال بمناسبة اختياره زعيماً لهم[١١٢] ، وبلغ عدد النقابات في عام ١٩٤٤ (٢١٠) نقابة عدد أعضاءها (١٠٢٨٧٦) ، وتقدم عمال صالونات الحلاقة في القاهرة في الرابع من تموز عام ١٩٤٤ بطلب الى وزير الشؤون الاجتماعية فؤاد سراج الدين ، لتنظيم ساعات العمل في المحال التي يعملون بهما ، وبعد اجتماع فؤاد سراج الدين بأصحاب المحال تم التوصل إلى اتفاق يرضي الطرفين ، وجاء هذا الاتفاق في الامرالذي أصدره الحاكم العسكري لمدينة القاهرة ، إذ تنظم العلاقات بين أصحاب صالونات الحلاقة بمدينة القاهرة وعمالهم بما يتعلق بمدة العمل اليومي والأسبوعي وتحديد مواعيد فتح الصالونات ، وقد نصت المادة الأولى لا يجوز فتح صالونات الحلاقة بمدينة القاهرة وضواحيها للمواطنين قبل الساعة الثامنة صباحاً ولا بعد التاسعة مساءً وجاء في المادة الثانية يجب إغلاق الصالونات يوم الاثنين من كل أسبوع وبموجب المادة الثالثة لا تسري أحكام هذا الأمر في عيد الفطر والأضحى المباركين ولا في اليوم الأول منهما ، ونصت المادة الرابعة بأن كل مخالف لأحكام هذا الأمر يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز خمسمائة قرش ، وقد أمر فؤاد سراج الدين العمل فيه ابتداء من السابع من أيلول عام ١٩٤٤[١١٣] ، وهكذا وباجهود ا لمبذولة من حكومة الوفد ووزير الشؤون الاجتماعية فؤاد سراج الدين أصبح للعامل نقابة تحميه ، وقانون ينظم عقد عمله مع صاحب العمل، ويحفظ حقوقه ويقدم له ضمانات كافية تحميه من الظلم والتعسف الذي يتعرض له.

الخاتمة :

بدأ فؤاد سراج الدين حياته السياسية عندما انضم لحزب الوفد عام ١٩٣٥ عن طريق سكرتيره العام مكرم عبيد ، وفي هذا السياق يمكن الاتفاق مع الرأي القائل بأن فؤاد سراج الدين " حالفه الحظ " بعد ارتباطه بحزب الوفد ، وبعد شهور عدة طلب منه النحاس ترشيح نفسه لانتخابات مجلس النواب عام ١٩٣٦ عند دائرة بلقاس ، ومكنه طموحه أن يلجأ إلى طرائق " قانونية " لتغير ميلاده حتى يتسنى له ترشيح نفسه للانتخابات ليصبح نائباً في مجلس النواب المصري عن دائرة بلقاس.

استطاع فؤاد سراج الدين على الرغم من صغر سنهِ تولي مناصب وزارية عدة على امتداد حكومات الوفد منذ عام ١٩٤٢ حينما شغل منصب وزيراً للزراعة تقديراً لمكانته بين أعضاء حزب الوفد عهد إليه النحاس وزارة الداخلية لما التمسه في شخصية فؤاد سراج الدين من حيوية وقدرة لإدارة تلك الوزارة ، فترك بصمة واضحة خلال عمله السياسي ومواقفه مع

الملك ، فلم يرضخ لرغبات الأخير في مواقف كثيرة، كما استطاع أن يتخذ إجراءات زادت من قوة الشرطة، ومكنتها في حفظ الأمن والاهتمام برجال الشرطة من خلال تشريع قانون هيئات الشرطة ، إذ وفر ضمانات للضباط ضمنت لهم العدالة في معاملتهم وترقياتهم وحمايتهم من رؤسائهم .

أهتم فؤاد سراج الدين بوصفه وزيراً للشؤون الاجتماعية بالطبقة العاملة وشرع قوانين عدة تهم طبقة العمال وتحميهم من البطالة والشيخوخة وتكوين نقابات تمثلهم وتوجت تلك الإجراءات بإصدار قانون عقد العمل الفردي الذي عُدّ حلماً بالنسبة للعمال على مدى سنوات عدة إذ نظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل .

هوامش البحث :

(١) أشارت بعض المصادر أن تاريخ ولادة فؤاد سراج الدين يوم الخامس والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٠٦ للمزيد ينظر : محمد عبد الرحيم عنبر ، قبل أن يضيع الوفد ،مطبعة زهران،القاهرة ، د. ت ، ص٩٠ ؛ " المصور" ، (مجلة) ، القاهرة ، العدد ٩١٣ ، ١٠ نيسان ، ١٩٤٢ ، ص٥. وأشارت مصادر أخرى إلى تاريخ ولادته في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩١٠ للمزيد ينظر: محمد عبد القدوس ، ذكريات فؤاد سراج الدين، دار الفرسان ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص١١٣-١١٤ ؛ صلاح عيسى ، محاكمة فؤاد سراج الدين، ج١ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص٨٧ .

(٢) قريتان متجاورتان هما ابكم ومحلة أُم عيسى وردتا مشتركتين باسم محلتي ابكم وأُم عيسى من أعمال الغربية وعرفت فيما بعد باسمها الحالي كفر الجرايدة نسبة إلى ذرية الشيخ سالم أبو جرايدة القاطنين فيها وكان تابع لمركز بيلا وفي عام ١٩٣٨ الحق بها لقربها منها . للمزيد ينظر: محمد رمزي ، القاموس الجغرافي لبلاد المصرية من عهد القدماء الى سنة ١٩٤٥، ج٢ ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة، ١٩٥٨، ص٣٧-٣٨ .

(3) Donald M . Reid , " Fuad Siraj – Din and Egyption wafd" , Journal of Contemporary History , London , Vol. 15 , No . 4 , 1980 , p21 .

(٤) تعد عائلة البدراوي من أكبر عائلات ملاكي الأراضي الزراعية في مصر وكانت تلك العائلة تملك ستة وثلاثين الف فدان ، وعلى أثر الانتفاضة الفلاحية التي حدثت عام ١٩٥١ في قرية بهوت بمحافظة الدقهلية شمال الدلتا حدثت مواجهة مع أسرة عاشور البدراوي أدت إلى حرق قصر الباشا ، لذلك تدخلت الحكومة لقمع الانتفاضة ، وفي أعقاب قيام ثورة الثالث والعشرين من تموز عام ١٩٥٢ ، صادرت حكومة الثورة الأملاك الزراعية التي تمتلكها العائلة ضمن قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٦ ، تم توزيع سبعة وخمسين الف فدان من أملاك عائلة البدراوي ضمن هذا القانون على ثمانية وخمسين أسرة من الفلاحين. للمزيد ينظر : إبراهيم البدراوي ، "الفلاحون المصريون مارد يستيقظ"، (مجلة الحوار المتمدن)، القاهرة، العدد٢٣٨١، ٢٢ آب ٢٠٠٨ ، ص١٥ .

(٥) " الاهرام" ، (صحيفة) ، القاهرة ، العدد ٤٢٢٣٣ ، ٢٤ تموز ٢٠٠٢ .

(6) Donald M . Reid , Op . Cit , p123 .

(7) Donld M.Reid, Op, Cit, p722

(٨) هي مدرسة لا يدرس فيها إلاّ الأغنياء من اهل الجاه والحسب من أبناء المجتمع وكان ناظرها المربي المعروف (أمين سامي) ينظر : حافظ عباس ، مصطفى النحاس أو الزعامة والزعيم درس وبحث وتحليل ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٣٦ ، ص٢٥٦ .

(٩) مقابلة تلفزيونية أجريت مع فؤاد سراج الدين بتاريخ ٢٥ حزيران ١٩٩٩ على قناة المصري الساعة الثامنة مساءً ضمن برنامج كلمة للتاريخ ؛ عدي عامر حسن العطواني ، حزب الوفد المصري ودوره في السياسة المصرية ١٩١٨-١٩٢٧ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠١٣ ، ص٨٨ .

(10) Donld M. Reid, OP. Cit, p.721

(١١) مقابلة تلفزيونية أُجريت مع فؤاد سراج الدين ، بتاريخ ٢٥ حزيران ١٩٩٩ .

(١٢) محمد عبد القدوس ، المصدر السابق ، ١٤٧-١٤٨ .

(١٣) هو الابن الثاني لمحمد ماهر وكيل وزارة الحربية ، ولد في التاسع من تشرين الثاني عام ١٨٨١ في القاهرة ،حصل على شهادة الدكتوراه في القانون من فرنسا ،اشتغل قاضياً بمحكمة مصر، ثم وزيراً للمعارف والمالية عام ١٩٢٤ و وزيراً للعدل عام ١٩٢٩ ، أصبح رئيساً لديوان الملكي مرتين الأولى ١٩٣٥-١٩٣٦ ، والثانية ١٩٣٧-١٩٣٩ ، تولى رئاسة الوزراء أربع مرات ، أولها عام ١٩٣٦ ، والثانية عام ١٩٣٩ ، والثالثة ٢٧ كانون الثاني عام ١٩٥٢ والرابعة ألّفها في الثالث والعشرين من تموز عام ١٩٥٢ ، واستقال في السابع من أيلول عام ١٩٥٢ وانتخب في مشروع الدستور ثم رئيساً له توفي عام ١٩٦٠ . للمزيد ينظر : ميسون فياض ذرب العبادي ، علي ماهر ودوره في السياسة المصرية، رسالة ماجستير ، كلية التربية –ابن رشد ، جامعة بغداد، ٢٠٠٥ ، ص١– ٣٤٨ ؛ محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، ج٤، الدار النموذجية للطباعة، بيروت،٢٠١٠، ص٢٢٣٨؛"الاهرام"،العدد ٣٠٣٨٧، ٢شباط ١٩٧٠.

(١٤) محمد عبد القدوس ، المصدر السابق ، ص١٤٨ .

(١٥) إحسان عبد القدوس ،" اخطر أربعة أسئلة يجيب عليها سراج الدين "، " روز اليوسف "، (مجلة)،القاهرة ، العدد ١٢٦٣ ، ٢٥ آب ١٩٥٢ ، ص٤ ؛ "المصور " ، العدد ٦١٢ ، ٣ تموز ١٩٣٦ ، ص٢٢ .

(١٦) عاصم الدسوقي ، كبار ملاكي الأراضي ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٤-١٩٥٢، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة،١٩٧٥ ، ص٢٢٤ .

(١٧) ولد في الخامس والعشرين من تشرين الأول عام ١٨٨٩ بمحافظة قنا ، لعائلة من اشهر العائلات القبطية وأكثرها ثراءً وقد درس القانون في اكسفورد ، وحصل على ما يعادل الدكتورا بالقانون من فرنسا عام ١٩١٢ ، واختير سكرتيراً خاصاً للمستشار البريطاني برونيات طول مدة الحرب العالمية الأولى ولكن بسبب كتابته رسالة في معارضة لمستشار البريطاني شارحاً بهما مطالب الأمة المصرية وحقوقها إزاء بريطانيا ، واستغنوا عنه ، فعين أستاذ في كلية الحقوق وظل بها عامين (١٩١٨-١٩١٩) ، وفي عام ١٩١٩ انضم للوفد ، وفي عام ١٩٢٧ اصبح سكرتيرا للوفد ، وفي عام ١٩٢٨ عين مكرم عبيد وزيراً للمواصلات ، وفي عام ١٩٣٥ ، وبعد معاهدة ١٩٣٦ عين مكرم عبيد وزيراً للمالية ، وفي عام ١٩٤٢شكل مكرم عبيد حزب الكتلة الوفدية المستقلة ، لم يكن ملكاً لنفسه أو لأسرته كان ملكاً لامته ، وحفظ أجزاء من القرآن الكريم وكان خطبه ومرافعاته تتضمن آيات قرآنية مما يحفظ . للمزيد ينظر : منى مكرم عبيد ، مكرم عبيد ١٨٨٩-١٩٨٩ كلمات ومواقف ،

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٠ ، ص٥٣ ؛ أحمد عبد المعطي حجازي ، رؤية حضارية طبقية في عروبة مصر ، دار الآداب ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص٢٨٣ ؛ "الرأي" ، (صحيفة) ، القاهرة ، العدد ١١٨٢٨ ، ١٩ تشرين الثاني ٢٠١١ .

(١٨) مقابلة تلفزيونية ، أجريت مع فؤاد سراج الدين ، بتاريخ ٢٥ حزيران ١٩٩٩ .

(١٩) حسنين كروم ، ذكرياتي السياسية فؤاد سراج الدين ، دار التعاون للطبع ، ٢٠٠٤ ، ص١٥١ .

(٢٠) ولد في الخامس عشر من حزيران عام ١٨٧٩ في بلدة سنمود التابعة لمديرية الغربية وكان والده الشيخ محمد النحاس يعمل بتجارة الخشب ، وقد اشتهر بالتقوى والورع ، وقد الحقه والده بالكتاب فحفظ القران الكريم وهو في الحادية عشرة من عمره ،ثم الحقه والده بمكتب التلغراف المحلي بالبلدة ، ثم التحق مصطفى النحاس بالمدرسة النصرية الابتدائية بالقاهرة ، وفي عام ١٨٩٢ التحق بالمدرسة الخديوية الثانوية ، وفي أثناء مدة دراسته رفض مصطفى النحاس الالتحاق بالمدرسة الحربية عندما عرض اللورد كرومر المعتمد السامي البريطاني في عام١٨٩٦ التطوع بخدمة العسكرية ، والتحق في العام نفسه بمدرسة الحقوق بالقاهرة وفي عام ١٩٠٠ حصل على شهادة الحقوق وفي عام ١٩٠٤ عرض عليه عبد الخالق ثروت وظيفة قاضي محكمة قنا ، وفي عام ١٩١٨ كان عضو في الحزب الوطني ثم اصبح عضو في حزب الوفد نفي مع سعد زغلول عام ١٩٢١ إلى جزيرة سيشل وفي عام ١٩٢٤ اصبح في اب عام ١٩٢٧ رئيساًلحزب الوفد ،وفي عام ١٩٣٥ تزوج من زينب الوكيل توفي عام ١٩٦٥ . ينظر : مختار احمد نور ، مصطفى النحاس رئيساً للوفد (١٩٢٧-١٩٥٣)، مطبعة دار الكتب ، الوثائق القومية، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص١٥ ؛ "موسوعة أعلام العرب "، ج١ ، بيت الحكمة، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص٥٦٣ ؛ باجرات سيرانيان ، الوفد والإخوان المسلمين ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص٤٠-٤١ ؛ "المصري اليوم"، (صحيفة) ، العدد ١٨٨٥ ، ١١ آب ٢٠٠؛ "الوفد" ، العدد ، ١٧ كانون الأول ، ٢٠١٢.

(٢١) حسنين كروم ،المصدر السابق ، ص١٥١ .

(٢٢) ضياء الدين الريس ، الدستور والاستقلال والثورة الوطنية ١٩٣٥، ج٢ ، مطبعة الشعب، القاهره،١٩٧٦، ص١٨٥.

(٢٣) حين يكون سن عضو مجلس الشيوخ لا يقل عن أربعين عاماً ، وان يكون تعيين خمس عدد أعضاء مجلس الشيوخ من صلاحيات الملك والثلاثة أخماس الباقين ينتخبون من الشعب .ينظر : محمود متولي ، مصر والحياة النيابية قبل سنة ١٩٥٢ "دراسة وثائقية" ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص٨٣ .

(٢٤) محمد عبد الرحيم عنبر ، المصدر السابق ، ص٩٠ .

(٢٥) إنشاء بمديرية الغربية مركز بلقاس ويتكون من ثلاث عشرة بلدة . محمد رمزي ، المصدر السابق ، ص١٣ .

(٢٦) محمد عبد القدوس ، المصدر السابق ، ص١١٣ .

(٢٧) المصدر نفسه ، ص١١٣ .

(٢٨) تم كتابة الوصية في الحادي والعشرين من حزيران عام ١٩٢٢ ، وكان عدد الأوصياء ثلاثه حددهم الملك فؤاد وهم كل من عديلي يكن ومحمود فخري وتوفيق نسيم ، وبما أن عديلي يكن كان احد الأوصياء قد توفي فلم يبقَ سوى توفيق نسيم ومحمد فخري ، فقد ارادت الاحزاب السياسيه تغير

الاوصياء ، بينما ارادت بريطانيا خفض العدد من ثلاثه الى واحد ،ولكن استقر رأي على تعيين محمد علي وصياً ، وعبد العزيز عزت وشريف صبري (شقيق الملكة نازلي والدة الملك فاروق) ليكونون اوصياء على العرش . للمزيد ينظر : د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملف ٣١١/٧٢٦ ، رقم الملف ٥/٦٥٩/ت ، تقرير أسبوعي، ١٦ أيار ١٩٣٥، و ٢٨ ، ص١٢٣؛ علاء الحديدي، مصطفى النحاس دراسة في الزعامة السياسية المصرية، دار الهلال ، ١٩٩٣، ص٣١٣.

(٢٩) محمود عزمي ، الأيام المئة على هامش التاريخ المصري الحديث ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٣٦ ، ص١٣٢ .

(٣٠) ولد عام ١٨٨١ في سوهاج عُيّن قاضياً بالسودان ثم مفتشاً بالأوقاف ،ثم رئيساً للمحكمة الشرعية ،عين شيخاً للجامع الأزهر عام ١٩٢٨ ،وبعدها استقال عام ١٩٣٠ لخلاف مع الملك فؤاد وفي عهده وضع مشروع قانون الأزهر وتطويره ، ولقد كان من قبل رئيساً للجنة إصلاح الأزهر فجعل الدراسة أربع مراحل ، ثم عاد مصطفى المراغي إلى المشيخة للمرة الثانية عام ١٩٣٥ ، وعقب استقالة الشيخ الظواهري، وظل شيخاً للأزهر حتى عام ١٩٤٥ ، وله مؤلفات في تفسير بعض سور القرآن الكريم . ينظر : احمد محمد عوف ، الأزهر في الف عام، مطبعة الأزهر، ١٩٧٠، ص١٢٩ ؛ خير الدين الزركلي، المصدر السابق ، ج٧ ، ص٢٠٣ .

(٣١) محمود عزمي ، المصدر السابق ، ص١١٨-١١٩ .

(٣٢) شذى كريم حمد حسين ، التطورات الداخلية في مصر (١٩٣٩-١٩٤٥) ، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص٢٦ .

(٣٣) فؤاد كرم ، النظارات والوزارات المصرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة،١٩٩٤ ، ص٣٥٦؛ عامر العقاد ، صفحات من معارك العقاد السياسية ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص٢٨٦.

(٣٤) يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨-١٩٥٣ ، مطابع الاهرام ، القاهره، ١٩٧٥، ص٤٠١ ؛ سامي أبو النور ، دور القصر في الحياة السياسية في مصر ١٩٣٧-١٩٥٢، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص٨٥ .

(٣٥) يُعدّ محمد بلال صاحب فكرة تأسيس هذه الجماعة عندما كان طالباً بكلية الطب ، فقام بتكليف بعض بعض ضباط الجيش المتقاعدين بتدريب أعضاء هذه الفرقة واتخذت لباس خاص بها وهو القميص الأزرق يرمز للوحدة والمساواة بين الشباب غنياً كان أم فقير ، متعلم أو غير متعلم. ويتسلح جندي هذه الفرقة بعصاة صغيرة معلقة لجانبه ترمز للجندية فضلاً عن خنجر يستخدم في أعمال المعسكر والرحلات ، كانت تهدف الجماعة للنهوض بالروح الرياضية بين الشباب ثم اصطبغت بالصبغة السياسية الحزبية وخرجت عن مبادئها وأصبحت أداة سياسية لإرهاب خصوم الوفد والقضاء على جمعية مصر الفتاة التي لا يرتاح الوفد لوجودها ،وأخذت تتعدى على اجتماعات المعارضين وفي الثامن من آذار عام ١٩٣٨ صدر مرسوم بحظر الجمعيات والجماعات ذات التشكيلات الشبه عسكرية فتم حلها . للمزيد ينظر : د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملف ٣١١/٧٢٦ ، رقم الملف ١/٣/٢ ، تقرير شهر كانون الأول ١٩٣٥ عن الحالة السياسية والاقتصادية في مصر ، ١٦ كانون الثاني ١٩٣٦، و٢٠ ، ص٦٢ ؛ يونان لبيب رزق ، أصحاب القمصان الملونة في مصر (

١٩٣٣-١٩٣٧) ، "المجلة التاريخية، القاهرة ، المجلد الحادي والعشرين ، ص٢٠٧ ؛ "الأهرام" ، العدد ٤٣٢٩١ ، ١٦ حزيران، ٢٠٠٥.

James p . Jankwshi , Egyptian Blue shirts and the Egyptian Wafd (1935-1938) Middle Eastern studies , London, Vol.11, No.3 1970 , p . 15 ؛

(٣٦) يونان لبيب رزق ، أصحاب القمصان الملونة ، ص٢٣٨-٢٣٩ .

(٣٧) فؤاد كرم ، المصدر السابق ، ص٣٦٢ ؛

Tom Little , Modern Egypt , London , 1961 , p . 88 .

(٣٨) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧-١٩٤٨ ، ج٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩ ، ص١٠٨ .

(٣٩) جمال سليم ، قراءة جديدة لحادث ٤ فبراير ، مؤسسة دار الشعب ، ١٩٧٥ ، ص٢٩ .

(٤٠) رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، أكمل دراسته في جامعة اكسفورد عين مفتشاً للمالية ثم مديراً للمالية اشترك في تأليف الوفد المصري عام ١٩١٩ ، والف وزارته الأولى عام ١٩٢٨. للمزيد ينظر: محمد شفيق غربال ، الموسوعة العربية الميسرة ، ج١ ، ص١٦٦٢ .

(٤١) مارسيل كولومب ، تطور مصر (١٩٢٤-١٩٥٠) ، ترجمة: زهير الشايب ، مكتبة مدبولي، القاهرة ، د. ت ، ص١٠٨ ؛ صلاح عيسى ، المصدر السابق ، ص٨٧-٨٨ .

(٤٢) محمد عبد القدوس ، المصدر السابق ، ص٤٧ .

(٤٣) محمد عبد القدوس ، المصدر السابق ، ص١٣-١٤ .

(٤٤) فؤاد كرم ، المصدر السابق ، ص٤١٦ .

(٤٥) محمد فهيم أمين ، المصدر السابق ، ص٩٥ ؛ Donald M. Rrid, Op. Cit, p. 125.

(46) Alun Jeffry Toobin, Egyptian poliotcmaroo the Arab World (1955-1958) , London, 1967, p. 3 .

(٤٧) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي ، تسلسل الملف ٧٢٤ / ٣١١ ، رقم الملف ٢٦٢٧/١٤/٣٦٩ ، تعديل الوزارة ، ٥ حزيران ١٩٤٣ ، و٦ ، ص٢٩ ؛ مركز الاهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات، قسم الملفات الوثائقية ، ملف فؤاد سراج الدين ، و٣٢ ؛ يونان لبيت رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص٤٥٣ ؛ عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ، ج٣ ، ص١١٥ .

(٤٨) "الأهرام" ، العدد ٢١٠٤١ ، ٣ حزيران ١٩٤٣ .

(٤٩) "الأهرام" العدد ٢١٠٤٨ ، ١٠ حزيران ١٩٤٣ .

(٥٠) عبد الوهاب بكر ، البوليس المصري ١٩٢٢-١٩٥٢ ، ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٦٤، ص٢٦٢- ٢٦٣ .

(٥١) وهي القوة التي يعتمد عليها في حفظ الأمن والنظام والقبض على الجناة والمفسدين والقيام بالأعمال الإدارية التي تكفل سلامة الجمهور وطمأنينتهم . كلمة البوليس استخدمت الكلمة لأول مرة في مصر عام ١٨٦٣ عندما استدعى الخديوي إسماعيل الضابطين الإيطاليين كارلسيمو والمركيز نجري عندما أوكل إليهما تشكيل قوة نظامية تحل محل الأتراك غير النظامين . لمزيد ينظر : ناصر الأنصاري ، تاريخ أنظمة الشرطة في مصر، دار الشروق، القاهرة،١٩٩٠ ، ص٦ .

(٥٢) عبد الوهاب بكر ، المصدر السابق ، ص٢٦٣-٢٦٤ .

(٥٣) صالح عيسى السوداني ، الأسرار المصرية لإبطال الثورة المصرية آراء الدكتور محجوب ثابت، شركة فن الطباعة ، القاهرة، د. ت، ص١٦٩ ؛ محمود متولي ، حادث ٤ فبراير في التاريخ المصري المعاصر ، ص١٢٢-١٢٣ ؛ عبد العظيم رمضان ،المصدر السابق ، ص٢٧٤ .

(٥٤) منظمة سياسية دينية أسسها حسن البنا في الحادي عشر من نيسان عام ١٩٢٩ في الإسماعلية ، وتعد من اقوى القوى السياسية إذ نجحت بما فشلت فيه الكثير من الأحزاب على الرغم من عدم منحها شرعية العمل السياسي إلاّ أنها تمتلك شعبية على صعيد الشارع المصري ، أصدرت جريدة الإخوان المسلمين لسان حالها عام ١٩٣٣ ثم جريدة النذير ثم الشهاب وتوسعت الحركة وأصبح عدد اتباعها ما يعادل النصف مليون شخص ، وفي عام ١٩٣٥ أصبح لها أكثر من خمسين شعبة ، وأصبحت الدعوة عام ١٩٣٨ متكاملة العناصر مستوفية المنهج، واتضحت معالم نشاطها بصورة أكبر وتجلت أطرها الفكرية وتبلورت استراتيجية التغيير الاجتماعي والسياسي لديها . للمزيد ينظر: ملف العالم العربي ، الدار العربية للوثائق م- ١١٠٩/١ ، وثيقة رقم٩٠ ، بيروت ، ٢٨ كانون الثاني ١٩٧٥ ؛ محمد مورو ، الحركة الاسلامية في مصر رؤية من قرب من ١٩٢٨-١٩٩٣،الدار المصرية ،القاهرة ،١٩٩٤، ص ٦٥؛ هيفاء محمد أحمد ،" دور مؤسسات المجتمع المدني المصرية في الحياة السياسية" ،(مجلة التربية للبنات)، بغداد، مجلد٢٠، ٢٠٠٩،ص١٣.

(٥٥) هو حسن أحمد البنا الساعاتي ولد عام ١٩٠٦ في بلدة المحمودية محافظة البحيرة ، قضى اربع سنوات في مدرسة الرشاد الدينية ، وفي عام ١٩٢٠ التحق بمدرسة المعلمين بدمنهور إذ تعلم مبادئ التصوف وفي عام ١٩٢٣ التحق البنا بمدرسة العلوم العليا بالقاهرة وحصل على دبلوم عام ١٩٢٧ وعين في احدى المدارس الابتدائية بالإسماعيلية ، إنشاء عام ١٩٢٨جماعة الإخوان المسلمين بمدينة الإسماعيلية وامتد نشاطها إلى مدن القناة ، وفي عام ١٩٣٣ انتقل إلى القاهرة فواصل دعوته وجعل شعارها "الله غايتنا والرسول زعيمنا والقرآن دستورنا والجهاد سبيلنا"، واتخذت الجماعة طابعها سياسياً ، واختلفت مع الوزارات المتعاقبة خلال الحرب العالمية الثانية ، وتزعم حركة اشتراك المتطوعين في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ،اغتيل البنا في الثاني من شباط عام ١٩٤٩ . لمزيد ينظر : خالد عزب ، الاغتيالات السياسية في مصر ١٩١٠-١٩٨١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، د. ت ، ص٤١٠ ؛ محمد حامد محمد ، موسوعة ١٨٧ شخصية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص١٥٥ ؛ محمد الباز ،" اخطر تحقيق جنائي عن اغتيال حسن البنا "، "مجلة الفجر" ، القاهرة ،السنة الخامسة ، العدد ٢٦٩ ، ٦ أيلول ، ٢٠١٠ ، ص٧ .

(٥٦) رفعت السعيد،الارهاب المتأسلم لماذا ومتى واين،ج٢، دار أخبار اليوم، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢٢٦ .

(٥٧) زكريا سليمان بيومي ، الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية ١٩٢٨-١٩٤٨، مكتبة وهبة ، القاهرة، ١٩٧٨ ، ص٢٢٦ .

(٥٨) رفعت السعيد ، المصدر السابق ، ص٢٢٦ .

(٥٩) حسنين كروم ، المصدر السابق ، ص٨٥ .

(٦٠) زهير مارديني ، اللدودان الوفد والإخوان ، ط٢ ، دار اقرأ ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص٢٤٥.

(٦١) حسنين كروم ،المصدر السابق ، ص٨٩-٩١ .

(٦٢) ملف فؤاد سراج الدين، و٤٦ .

(٦٣) مما يعني أن عدد سكان مصر آنذاك كان يبلغ ٤٨ . جمال فيصل حمد، التطورات الاجتماعية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢ ، اطروحة دكتوراه ،كلية التربية ،جامعة بغداد ،٢٠٠٤، ص١٠٠ .

(٦٤) "الأهرام" ، العدد ٢١٢٠٦ ، ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٣ .

(٦٥) اسم مركب من يوز بمعنى مائة في التركية وباش بمعنى رأس والمراد به رأس مائة . للمزيد ينظر : أحمد تيمور ، الرتب والألقاب المصرية في الجيش والهيئات العلمية ، مطابع الكاتب العربي ، القاهرة،١٩٥٠ ، ص٥٧-٥٨ .

(٦٦)، و ٤٧ .

(٦٧) عبد الوهاب بكر ، المصدر السابق ، ص٢٦٤ .

(٦٨) فؤاد سراج الدين ، لماذا الحزب الجديد ، دار الشروق ، القاهرة، ١٩٧٧، ص٤١-٤٤ .

(٦٩) صلاح الشاهد ، ذكرياتي في عهدين ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص٤٤ .

(٧٠) محمد عبد القدوس ، المصدر السابق ، ص١٤٠ .

(٧١) ولد عام ١٨٨١ ، عين عام ١٩٢٤ في وزارة سعد زغلول وكيلاً لاشغال العمومية وفي عام ١٩٢٧ أصبح وزيراً للاشغال في وزارة عبد الخالق ثروت الثانية ، اهتم بمشروعات الإسكان الشعبي انجز الكثير من المشروعات منها التعلية الثانية لمشروع خزان اسوان أسهمت في توسيع الرقعة الزراعية . لمعي المطيعي، موسوعة نساء ورجال من مصر ، ص٥١٠ ؛ "الأهرام"، العدد ٣٠٣٨٧ ، ٢ شباط ١٩٧٠ .

(٧٢) صلاح الشاهد ، المصدر السابق ، ص٤٥ .

(٧٣) ملف فؤاد سراج الدين ، و٢٠٣٣ .

(٧٤) المصدر نفسه .

(٧٥) محمد حسن محمد ، النادي الأهلي في ٦٠ عاماً ، مطابع البلاغ ، القاهرة ، ١٩٧٦، ص٢٢

(٧٦) ملف فؤاد سراج الدين ، و٩٩٠ .

(٧٧) حسين حسني ، سنوات مع الملك فاروق ، دار الشروق ، ٢٠٠١ ، ص١٧٦ ؛ حسن يوسف ، المصدر السابق ، ص١٦٤ .

(٧٨) مدحت البسيوني ، فاروق والحرس الحديدي اخطر تنظيم سري مسلح قبل ثورة ٢٣ يوليو، دار التعاون ، القاهرة، د. ت، ص١٣ ؛ مصطفى أمين ،" لماذا ساءت العلاقات بين القصر والوفد أزمة القصاصين "،" الطليعة "، السنة الحادية عشر ، العدد الأول ، كانون الثاني ١٩٧٥ ، ص٦٣ .

(٧٩) صلاح الشاهد ، المصدر السابق ، ص٣٥ .

(٨٠) محمد عبد القدوس ، المصدر السابق ،ص٢٩.

(٨١) علي سلامة ، ما لا يعرفه الناس عن مصطفى النحاس ، مطابع سجل العرب ، القاهرة،١٩٨٣ ، ص١٢٥-١٢٦ .

(٨٢)علي سلامة ، المصدر السابق ، ص١٢٧ .

(٨٣)محمد عبد القدوس، المصدر السابق، ص١١٧؛محمد فهيم امين، المصدر السابق، ص٢٠٥.

(٨٤)ملف فؤاد سراج الدين ، و٧٦؛ "الأهرام"، العدد٢١٣٠١، ١٨شباط ١٩٤٤.

(٨٥) محمد عبد القدوس ، المصدر السابق ، ص١١٧ .

(٨٦) ملف فؤاد سراج الدين ، و٨٥ .

(٨٧) أُنشئ هذا القسم في عام ١٩٠٣ لرفع مستوى رجال الشرطة وان المتخرجين من هذا القسم يختصون في الأعمال الكتابية والتنظيم الإداري في وزارة الداخلية . لمزيد ينظر : طلعت إسماعيل رمضان ، الإدارة المصرية في فترة السيطرة البريطانية ، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص٢٦٢ .

(٨٨) "الأهرام" ، العدد ٢١٣٩٧ ، ٢٥ آيار ١٩٤٤ .

(٨٩) "البلاغ" ، العدد ٧٢٧٧ ، ١٥ تموز ١٩٤٥ .

(٩٠) محمد عبد القدوس ، المصدر السابق ، ص٦٣ .

(٩١) انتظار هادي جاسم طلفاح ، الحركة النقابية العمالية في مصر ١٩١٩-١٩٥٢ ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤ ، ص١٢٤ .

(٩٢) محمد حسن منصور ، قانون العمل ماهية قانون العمل الفردي ، منشورات الحلمي ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص١٧.

(٩٣) سعيد عبد السلام حبيب ، مشاكل العمل والعمال ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، ١٩٥١ ، ص٧٤ ؛ انتظار هادي جاسم طلفاح ، المصدر السابق ، ص١٢٥ .

(٩٤) "الأهرام" ، العدد ٢١١٢٦ ، ٢٧ اب ١٩٤٣ .

(٩٥) ملف فؤاد سراج الدين، و٤٠ .

(٩٦) هشام محمد محمود ، قانون العمل عقد العمل الفردي ، دار المعرفة ، الإسكندرية ، د. ت، ص٦ .

(٩٧) حسن كيره، أصول قانون العمل عقد العمل، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٩ ، ص٧.

(٩٨) محمد فهيم أمين ، المصدر السابق ، ص٢٠٩ .

(٩٩) "الأهرام" ، العدد ٢١٠٧٣ ، ٥ أيلول ١٩٤٣ .

(١٠٠) ملف فؤاد سراج الدين، و٣٩ .

(١٠١) محمد فهيم أمين ، المصدر السابق ، ص٢٠٦ .

(١٠٢) ملف فؤاد سراج الدين، و٤٨؛ محمد فريد حشيش، المصدر السابق، ص٨٤.

(١٠٣) طه سعيد عثمان، الطبقة العاملة والعمل السياسي، العروبة للطباعة، بغداد،١٩٨٨،ص٨٤.

(١٠٤) "الأهرام" ، العدد ٢١١٢٦ ، ٢٧ آب ١٩٤٣ .

(١٠٥) نشأة فكرة هذا المشروع أواخر عام ١٩٣١ ، وكان مؤسس جمعية مصر الفتاة ورئيسها أحمد حسين صاحب هذه الفكرة، وكانت مصر في تلك المدة تعاني أزمة اقتصادية مخيفة وهبطت أسعار القطن، وأصبحت الأزمة الاقتصادية هي ما تشغل بال كل مصري بما ان مصر تعتمد على الزراعة فادرك ان كل ما تحتاجه مصر وسط الظروف المختلفة هو العمل في إيجاد صناعات لاسيما الصناعات الوطنية ولما كانت الصناعة تحتاج إلى رؤوس أموال رأى ان ما يحقق غايتها أن يساهم الشعب في إنشاء الصناعات القومية ، وان قيام صناعة طرابيش من جديد يرجع إلى نهضة الشبان في مشروع القرش، وكان الغرض منه استخدام المال لبناء أول مصنع للطربيش في مصر . للمزيد ينظر: أحمد حسين، أيماني، دار الشروق، القاهرة ،١٩٨١، ص٥٠؛ عمر طوسون، مؤلفات الأمير طوسون، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص١٤٧.

(١٠٦) "الأهرام" ، العدد ٢١١٢٠ ، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٣ .

(١٠٧) ملف فؤاد سراج الدين ، و٥٤ .

(١٠٨) محمد فهيم أمين ، المصدر السابق ، ص٢٥٢ .

(١٠٩) طه سعد عثمان ، مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر ، ج٢ ، دار المأمون ، القاهرة، د. ت ، ص٧٤ ؛ يوسف فخري ، تشريع العمل وتطوره ، د . ط ، ١٩٧١ ، ص١٤ ؛ محمد حسين منصور ، المصدر السابق ، ص١٥ ؛ محمد فهيم أمين ، المصدر السابق ، ص٢٩٢ .

(١١٠) ملف فؤاد سراج الدين ، و٨٨ .

(١١١) محمد فهيم أمين ، المصدر السابق ، ص٢١٠ .

(١١٢)المصدر نفسة ؛ انتظار هادي جاسم طلفاح ، المصدر السابق ، ص١٢٦.

(١١٣) ملف فؤاد سراج الدين ، و١٢٣ .